

المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في عهد الرئيس المصري حسني مبارك وانعكاساتها على الحركة

العمالية والمهنية ١٩٨١ - ٢٠١١

أ.و. نجاه عبد الكريم عبد السادة

م.د. نعيمة لطيف عبد الله

المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في عهد الرئيس المصري حسني مبارك وانعكاساتها على الحركة

العمالية والمهنية ١٩٨١ - ٢٠١١

م.د. نعيمة لطيف عبد الله

أ.د. نجاه عبد الكريم عبد السادة

جامعة البصرة - كلية الآداب

الملخص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي عانى منها المجتمع المصري ومن ابرزها الزيادة السكانية والتي يرافقها قلة الخدمات الاجتماعية و الصحية وقلة فرص العمل للطبقة العاملة و الخريجين وبالتالي رافقها في ازدياد مشكلة البطالة التي تقامت مع اصدار الرئيس حسني مبارك لقرار برنامج الاصلاح الاقتصادي وخصخصة شركات القطاع العام وتسريح اعداد كبيرة من العمال وبالتالي سوء وتدهور الوضع المعاشي لأسرهم نتيجة ارتفاع الاسعار وشدة الغلاء الناتج من رفع دعم الدولة عن الموارد الغذائية والاستهلاكية على اثر القرارات الوزارية التي اصدرتها الحكومة المصرية برفع دعمها عن الرز والسكر وغيرها من الموارد الغذائية الرئيسية للسكان مما ادى الى ازدياد ظاهرة الفقر وتفشيها في كثير من طبقات المجتمع المصري.

**The problems of social and home economists in the era of Egyptian
President Hosni Mubarak and their implications on the movement of
labor and the articles 1981-201**

Assist Dr.Naima Latif Abdullah

Prof.Dr. Nagat Abdel karim

University of Basrah – College of Arts

Abstract

The research aims to shed light on the social and economic problems suffered by the Egyptian Society , most notably the increase in population, accompanied by the lack of social and health services and the lack of employment opportunities for the working class and graduates, and consequently accompanied by the increasing problem of unemployment, which exacerbated with President Hosni Mubarak's decision of the economic reform program and the privatization of public sector companies . The layoffs of large numbers of Workers and consequently the poor and deteriorating living conditions of their families as a result of high prices and high prices resulting from the lifting of state subsidies on consumer food following the ministerial decisions issued by the government The Egyptian government lifted its support for rice , Sugar and other main foodstuffs for the population , which led to an increase in poverty and its spread in many parts of the Egyptian society

المقدمة

ظهرت في مصر العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك وذلك على أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، الذي أثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدهور المستوى المعاشي لعدد كبير من اطياف المجتمع المصري بصورة عامة والطبقة العمالية والمهنية بصورة خاصة ومن أبرز تلك المشاكل الزيادة السكانية المستمرة الناجمة عن زيادة الولادات وقلة الوفيات وعجز الحكومة المصرية عن توفير الموارد الاقتصادية والخدمات لاستيعاب هذه الزيادة مما أدى الى قلة حصول الطبقة العاملة والمهنية على فرص العمل وتفاقم ظاهرة البطالة الناجمة عن تسريح أعداد كبيرة من الطبقة العاملة المصرية والمهنية وإحالتهم على التقاعد وبالتالي حرمانهم من شبكة الضمان الاجتماعي على أثر بيع مؤسسات وشركات القطاع العام الى القطاع الخاص ورفع دعم الدولة عن أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية في مصر مما تسبب في زيادة أسعار المواد الغذائية التي اعتبرت قوتاً رئيساً للشعب فضلاً عن زيادة أسعار المواد الاستهلاكية وبالتالي انتشار مشكلة الفقر وشدة الغلاء وتدهور المستوى المعاشي للطبقة العمالية والمهنية .

تضمن البحث المقدمة وثلاثة محاور والخاتمة وقائمة المصادر ، شمل المحور الاول مشكلة الزيادة السكانية و قلة الموارد الاقتصادية وضعف حجم العمالة وقلة فرص العمل، في حين تطرق المحور الثاني الى مشكلة البطالة وتفاقمها على اثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتسريح اعداد كبيرة من الطبقة العاملة المصرية وبيع شركات القطاع العام الى القطاع الخاص، وتناول المحور الثالث ظاهرة الفقر وتضخم الاسعار ودور المنظمات الدولية والمصرية في معالجتها.

أولاً: الزيادة السكانية (التضخم السكاني)

يذهب بعض الكتاب الاقتصاديين الى تعريف ظاهرة التضخم السكاني بأنها تلك العلاقة النسبية التي تنشأ بين الزيادة السكانية والزيادة في الثروة القومية والتكنولوجية المستغلة في العملية بحيث تفوق الزيادة السكانية أية زيادة معقولة في الدخل القومي ويؤثر ذلك على متوسط دخل الفرد الذي لا يحقق أي زيادة وعندئذ تتوقف معدلات التنمية الاقتصادية أو تكاد تقف ، وأن كل طفل يولد طبقاً لذلك يشكل عبئاً وخسارة اقتصادية قومية نظراً لأنه لن يحقق أي عائد اقتصادي ملموس لوطنه بعد استبعاد ما تتفقه عليه طوال سنوات حياته العشرين الأولى^(١).

والمشكلة السكانية لا تعبر عن تناقض يقوم بين أعداد السكان والموارد الاقتصادية المحدودة، بل هي في حقيقة الأمر تناقض يقوم بين السكان والنظام الاقتصادي الاجتماعي السائد الذي يعجز في ظل آليات حركته عن أن يوفر الغذاء وفرص التوظيف والدخل للسكان ، كما أن السكان يميلون

من تلقاء أنفسهم لتنظيم أعدادهم كلما ارتقى مستوى معيشتهم وزادت فرص تمتعهم بالحياة^(٣)، وأن التكاثر البشري خلافاً للتكاثر في الكائنات الحية (لا يعتمد على معدل المواليد ، معدل الوفيات ، معدل الخصوبة) وإنما على مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي لا تتغير إلا في الأمد الطويل لذلك فإن النمو السكاني متغير ثقيل الحركة بطيء التغيير^(٤).

والنسبة السكانية في مصر في ازدياد متواصل ومطرود ، إذ ازداد بنسبة كبيرة خلال العشر سنوات المحصورة بين آخر تعدادين (١٩٧٦ - ١٩٨٦) إذ بلغ التعداد (٣٦٦٢٦٠٠٠) وهي أعلى نسبة سجلت في مصر ، وهذا العدد السكاني يعادل نحو ربع سكان الوطن العربي وحوالي عشر سكان أفريقيا ، وبنسبة (١%) من سكان العالم ، وتعد مصر من حيث الحجم السكاني هي أكبر الدول العربية وثاني الدول الأفريقية بعد نيجيريا وتأتي بالمرتبة الثانية والعشرين بين دول العالم^(٥)، ونتيجة للإنجاب المستمر في مصر ، فإن الحكومة المصرية عليها أن توفر ما لا يقل عن ١٥٠٠ مليون جنيه سنوياً للحفاظ على نمو مواطنيها الجدد ، " وهذا المبلغ يستقطع من مدخراتها التي كان ينبغي أن تتجه الى الاستثمار الإنتاجي ، وبالتالي فإن مصر ستضطر في المستقبل تحت ضغط حاجتها الى تنمية ثروتها القومية يقابله إهمال الحاجات الأساسية لجزء كبير من مواليدها الجدد حينها سيعاني هؤلاء من مشاكل الإسكان والمرافق الأساسية ومتاعب التعليم ومصاعب التمويل وبالتالي سيكون هؤلاء المواطنين حجرة عثرة على المجتمع الذي لم يعد فيه مكان لغير المؤهل علمياً وذوي الخبرة والكفاءة وهذا بالطبع سيخلق آلاماً كثيرة لهؤلاء المواطنين في المستقبل"^(٦).

جدول رقم (١) تعداد مصر من ١٨٩٧-١٩٦٠

ت	سنة التعداد	النسبة
١	بلغ تعداد مصر في ١٨٩٧	٩,٧ مليون نسمة
٢	وفي تعداد ١٩٠٧	١١,٣ مليون نسمة
٣	وفي تعداد ١٩١٧	١٢,٧ مليون نسمة
٤	وفي تعداد ١٩٢٧	١٤,٢ مليون نسمة
٥	وفي تعداد ١٩٣٧	١٥,٩ مليون نسمة
٦	وفي تعداد ١٩٤٧	١٩,٠٠ مليون نسمة
٧	وفي تعداد ١٩٦٠	٢٦,١ مليون نسمة
٨	وفي تعداد ١٩٧٠	٣٥,٩٢ مليون نسمة
٩	وفي تعداد ١٩٨٦	٤٨,٢ مليون نسمة
١٠	وفي تعداد ١٩٩٦	٥٩,٣ مليون نسمة

في الوقت الذي " يبلغ نصيب الفرد في مصر من الأرض الصالحة للاستعمال ما لا يزيد على (٨٠٠ م^٢) وعلية أن يدير منها مسكنه وأن يخرج منها طعامه وأن يعطي نصيباً لمختلف المرافق العامة اللازمة لحركته أو تعليمه والعناية بصحته وإقامة البناء الأساس الثابت ، قطعة الأرض التي يمتد طولها حوالي (٢٥ م) وعرضها ثلاثون متر هي كل ما تمنحه مصر لكل فرد فيها لكي يدير فيها معاشه بالكامل من مجموع مساحة الأرض الكلية لمصر والتي تزيد قليلاً على المليون كيلومتر مربع"^(٧).

أدى الانفجار السكاني الى ضعف حجم العمالة نسبياً ، وبالتالي فإن نسبة من يعملون وينتجون من بين مجموع السكان هي نسبة منخفضة للعامل الأجير ، ففي سنة ١٩٨٦ وما تلاها بلغ عدد العاطلين نحو (١,٦) مليون نسمة بنسبة (١٢%) من نسبة القوى العاملة وبالتالي أصبحت قوة العمل المنتجة بالفعل حوالي (١١,٧) مليون نسمة بنسبة (٢٤,٥%) من مجموع السكان الذين يقعون خارج الإنتاج ، وليس هذا فحسب بل أن هناك توزيعاً غير متوازن لأفراد القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وقد أشارت أرقام تعداد مصر لعام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بـ(٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون وأن ثمن القوى العاملة الكلية تعمل بالزراعة والصيد بينما استوعبت الصناعة ثمن القوة العاملة فقط وأن الخدمات غير المنتجة مادياً تستأثر بأكثر من خمس ، والتجارة والتمويل والعقارات تستوعب نحو العشر^(٨).

وأن معدل نمو السكان في مصر خاصة في ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ارتفع بدرجة كبيرة إذا ما قيس بمعدلات النمو في مختلف الدول المتقدمة والكثير من الدول النامية وبالموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع ، وأن هذه الزيادة أدت الى رفع نسبة صغار السن والمعيّلين وضآلة نسبة القوة العاملة أو المنتجين ، حيث لم تتعد (٣٠%) من إجمالي السكان ، بينما العناصر الغير منتجة والتي تعيش على عمل الآخرين تزيد على ثلثي السكان ، كذلك فإنه في الوقت نفسه الذي تعد فيه القوة العاملة منخفضة بالنسبة لأجمالي السكان فإن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي عاجزة عن تشغيل كل هذه القوة العاملة^(٩).

تسبب ذلك في مشكلة كبيرة في " قضية الإسكان وعجز خطة العمران عن اللحاق بهذا العدد المتكاثراً بما يحتاجه من مسكن صحي والى قيام عدد كبير من المجمعات السكنية العديمة التخطيط والتي تتحول رويداً أن لم تكن تحولت الى أحياء لا نظام فيها ولا خدمات صحية وتعليمية وتتعهد فيها المواصلات وخدمات الحياة والمجاري والاتصالات السكنية والتي تتعكس سلباً على عدم تأهيل الطبقات العاملة في مختلف المؤسسات المهنية والإنتاجية"^(١٠).

وتضافرت عوامل أعانت على زيادة حدة المشكلة السكانية هي:^(١١).

١- سوء توزيع السكان على المساحة الكلية لمصر البالغة ١,٠١٠,٠٠٠ كم^٢، حيث أن أكثر من (٩٧ %) يتركزون في حوالي (٤ %) من هذه المساحة ، وبلغت الكثافة السكانية في عام ١٩٨٦ حوالي ٤٨ فرد لكل كيلومتر مربع وأكثر من (١١٧٠) فرد لكل كيلومتر مربع من المساحة المأهولة حول النيل والدلتا .

٢- الانخفاض المستمر في نصيب الفرد من الأرض الزراعية .

٣- عزوف بعض المزارعين المصريين عن زراعة المحاصيل الزراعية الغذائية الرئيسة وتحول القمح الى غذاء رئيس بالنسبة لأجمالي السكان اعتباراً من منتصف السبعينيات وتقاعس القرية عن الإنتاج الغذائي فأصبحت مصر في ظل الارتفاع السكاني لمعدل النمو لا تستطيع أن تنتج كل احتياجاتها من الغذاء وعليها أن تستورد الفرق بين ما تنتجه وما تستهلكه ، وأن مصر وهي تتطلع الى رفع مستوى معيشة أبنائها تحتاج مستلزمات إنتاج والى الآلات ومعدات ورؤوس أموال وخبرات فنية ، وفي كلا الحالتين لابد أن تدفع قيمة هذه الواردات بالعملات الأجنبية ويعد هذا أمراً صعباً سواء كان الدفع عن طريق الاقتصاد القومي أو عن طريق الاقتراض الخارجي.

أشارت الدراسات الى أن نسبة المواليد في المناطق الريفية هي أكثر بكثير من نسبة المواليد في المناطق الحضرية والتي بلغت حوالي (بين ٣٥ الى أقل من ٤٠ بالآف) وبين غالبية المناطق الريفية التي تشمل الوجه القبلي كله فضلاً الى المناطق الريفية في الجنوب وأطراف الدلتا الشرقية والغربية ، إذ أن المواليد تزيد على (٤٠) بالآف ، وقد سجل ريف كل محافظات مصر الوسطى بصفة خاصة أعلى معدل للمواليد على مستوى كل المناطق الريفية ، أدى ذلك الى قلة فرص العمل والضغط المتزايد على كل الخدمات الصحية والتعليمية وبالتالي زيادة نسبة العاطلين للعمال والمهنيين في هذه المناطق^(١٢).

كما أن الزيادة المتوالية لأعداد السكان ترتب عليها زيادة في حجم القوى العاملة التي تدخل الى سوق العمل سنوياً ، ولمواجهة هذه الزيادة لأبد من ان يقابلها توافر زيادة هائلة في رؤوس الأموال المستثمرة في كافة النشاطات الخدمية والتي يمكن أن تتولد من خلالها فرص عمل جديدة ، في حين عدم توفر هذه الأموال تؤدي الى تزايد معدلات البطالة وقلة فرص العمل وتولد مشكلة توفير الغذاء ، وبالتالي التزايد السكاني يؤدي الى التشويه الهيكلي في التكوين العمري للسكان ، مما يترتب عليه وجود نسبة في فئات السن الصغيرة المستهلكة للموارد الغذائية دون مشاركتها في العملية الإنتاجية فتتزايد معدلات الإعاقة التي تعني تزايد الأعباء على عاتق القوة البشرية المنتجة^(١٣).

كما يلاحظ ارتفاع حجم سكان الحضر في محافظات القاهرة والإسكندرية والحيزة والقلوبية مقارنة بالمحافظات الأخرى ، وهذه المحافظات الأربع مثلت أهم مناطق الجذب السكاني في مصر ، فقد

بلغت نسبة السكان الحضر في هذه المحافظات على الترتيب نحو (٢٦,٩ %) و(١٣,٢%) و (١٠,٢%) و (٥,٣%) من جملة سكان الجمهورية ، وسجلت أعلى نسبة في محافظة القاهرة من حيث حجم السكان ، إذ بلغت (٦,٨) مليون نسبة وذلك يعود الى زيادة الخدمات وتزايد فرص العمل فيها^(١٤)، يقابله ارتفاع كثافة السكان الصافية في جميع المحافظات الطرد السكاني في الوجه القبلي ، وفي معظم محافظات الوجه البحري ، بلغت أكثر من (٢٠٠٠ نسمة / كم^٢) في سوهاج وتراوحت بين (١٥٠٠) و (٢٠٠٠ نسمة/ كم^٢) في أسيوط وقنا والغربية والمنوفية ودمياط وتراوحت بين (١٠٠٠) و (١٥٠٠ نسمة /كم^٢) في شمال الصعيد والدقيلية والشرقية ، ويشير ذلك الى أن ارتفاع كثافة السكان الصافية أدى الى ارتفاع حجم الهجرة الخارجية للسكان من المحافظة^(١٥).

أدت الزيادة السريعة بالسكان الى التوزيع غير المتوازن لقوى العمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء العمالية او المهنية وأشارت الإحصاءات الى أن خمس قوة العمل الكلية تمثلت في الزراعة والصيد بينما استوعبت الصناعة ثمن القوة العاملة فقط ، فأن الخدمات غير المنتجة مادياً تتأثر بأكثر من الخمس والتجارة والتمويل والعقارات تستوعب نحو العشر ، ومن ناحية ثانية ترتب على ذلك وجود العديد من المشكلات الصعبة والمعقدة تمثلت في زيادة نسبة العاطلين في المدن الجاذبة للسكان نحو المليون عاطل شملت العمال او الخريجين الجدد إضافة الى ابتلاع المدن في نموها للأراضي الزراعية الملاصقة مباشرة لها وغالباً ما تكون من أكثر الأراضي الزراعية إنتاجاً ، في حين المشكلة الثالثة تمثلت في زيادة الطلب على الغذاء لإشباع حاجات الوافدين الجدد الى المدن^(١٦).

والجانب المهم في هذه القضية فإن مشكلة الزيادة السكانية في مصر كانت تتمثل في أن أعدادهم في تزايد بمعدلات كبيرة ومستمرة بينما الموارد الاقتصادية المتاحة والجهود التي تبذلها الدولة لا تستطيع أن تواكب الزيادة المستمرة بحيث يمكن رفع مستوى المعيشة المنخفض إلا أن عدد السكان المتزايد ليس العامل المحدد لهذه المشكلة وانما انخفاض المستوى الثقافي والصحي وعدم توفر الخدمات الاجتماعية التي توفر للفرد وأسرته معيشة كريمة وتؤمنه من مخاطر الحياة وعجز الأجور أو الدخل عن توفير الاحتياجات الضرورية للغالبية من الأفراد وغير ذلك من العوامل التي تؤثر سلبياً وإيجابياً في عمليات الإنتاج^(١٧).

وقد أدت سياسات التكيف الهيكلي^(١٨) التي تطبقها بعض الدول العربية ومنها مصر في العام ١٩٩١ وما صاحبها من آثار انكماشية وسلبية ، مثل خفض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية وإلغاء الدعم مما أثر على التنمية البشرية وزيادة نسبة العاطلين على أثر بيع مؤسسات وشركات القطاع العام وتسريح أعداد كبيرة من العمال والمهنيين وعدم حصول الخريجين الجدد على

فرص العمل وخفض مستوى المعيشة ولهذا يجب أن تتحول تلك السياسات الى استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة ذات الخبرة والكفاءة لغرض الزيادة الإنتاجية وخلق فرص للتوظيف للخريجين وإعطاء الأولوية للخدمات الموجهة للتعليم والصحة وأن تتوزع كلفة تلك السياسات على الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة بحسب قدراتها على التحمل مراعاة لمبدأ العدالة الاجتماعية^(١٩).

وعليه فقد اعتبرت مصر من الدول ذات الكثافة السكانية العالية وخاصة في المناطق الريفية لوجود بعض العادات والتقاليد لدى الأسر الزراعية في ان كثرة عدد الأفراد في الأسر يساعد على زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية ، وبالتالي يرافقه قلة في الخدمات وعدم الحصول على التأهيل العلمي والمهني داخل الأسرة ، وان نسب الزيادة السكانية في مصر في ازدياد مستمر مما يؤثر سلباً على حصول الأفراد على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية ، وذلك لعجز الدولة عن توفير تلك الخدمات ، كما ان لجوء الدولة الى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي ومرافقه من بيع شركات القطاع العام وإحالة أعداد كبيرة من العمال والموظفين نحو المعاش المبكر (التقاعد) ساهم في تأزم تلك المشكلة .

ثانياً: البطالة

من الآثار الاجتماعية التي نجمت عن تطبيق برنامج لإصلاح الاقتصادي في ١٩٩١^(٢٠) ظهور مشكلة البطالة بنسبة كبيرة بين العمال والخريجين المهنيين من الجامعات والمعاهد المصرية ، وقد ازدادت تلك المشكلة في تلك الفترة ، وذلك أن الاقتصاد المصري لم يكن ينمو بالمعدلات الكافية لاستيعاب كل القادمين الى سوق العمل لسنة بعد أخرى وأدى ذلك الى ازدياد عدد العاملين ، كما أن البطالة المصرية هي بطالة هيكلية يرجع سببها الى اختلال العلاقة النسبية بين عنصر العمل وعنصر رأس المال مما يؤدي الى تدني معدلات النمو ، وقد ازدادت هذه الظاهرة بسبب التخصيص في شركات القطاع العام بالاستغناء عن نسبة معينة من العمالة الفائضة لتلك الشركات^(٢١)، وتعرف البطالة أيضاً بأنها تلك الحالة التي يتعطل فيها جزء من قوة العمل فلا تسهم في العملية الإنتاجية رغم قدرتها على العمل والإنتاج^(٢٢). ولا شك أن مشكلة البطالة تعد واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه الأسرة والمجتمع والضغط الاقتصادي والاجتماعية أن لم تكن أخطرها على الإطلاق التي تؤدي الزيادة العاطلين بالبحث عن العمل والراغبين فيه والقادرين عليه والباحثين عنه دون جدوى ، ويمثل إهدار في عنصر العمل البشري وإنما تكمن الخطورة في النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة التعطل وبالذات بين الشباب ، حيث أنها (البطالة) البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف^(٢٣).

تركزت البطالة في مصر بين السكان في مقتبل العمر ، وشكلت نحو (٦٨ %) من البطالة في الفئة العمرية ٢٠ - ٢٩ عاماً وهو ما يعني أهدار للطاقات الشابة بتعطيلها وتوليد لشعور عدم الانتماء لديهم وجعلهم عرضة للانحراف^(٢٤) وبالتالي الانخفاض الكبير في إنتاجية المصانع والمعامل الحكومية وضياع نسبة كبيرة من الواردات القومية ، وتشير الإحصاءات الى تزايد معدلات البطالة في الريف والحضر على حد سواء ، إذ ازداد معدل البطالة بالريف من (١%) عام ١٩٦٠ الى (٦,٤%) عام ١٩٧٦ وبلغ عام ١٩٨٦ بنحو (١٣,٧%)^(٢٥).

لاسيما أن الطبقة العاملة الماهرة والطبقة الفنية شملت العاملين في مجالات " التجارة والمال والخدمات الشخصية وعمال المصانع والبناء والمواصلات والتي كانت تشكل (٦٨%) من تعداد ١٩٨٦ وتعادل ١٣ مليون في عام ١٩٩٥ وهم الأكثر تنظيماً ووعياً " وشملت الفئة الثانية الطبقة العاملة في القطاع الزراعي والبالغ عددها (٣,٥) مليون " وهي من أكثر فئاتها بؤساً ويتسم عملها بالمشقة والموسمية ، فضلاً عن المعاملة السيئة من قبل (مقاولي الأنفاق)^(٢٦) وقسم آخر منهم يشتغلون في المدينة والبالغ عددهم ٣ مليون في الخدمات الشخصية والهامشية ذات الدخل الكفافي غير المستقر، وقد سأم أغلبهم العمل الزراعي المأجور وتركه الى المدينة رغبة في الحصول على عمل أفضل أو الحصول على سلف زراعية والانضمام الى التعاونيات الزراعية التي توفر له الحصول على فرصة عمل لائقة^(٢٧).

ووفقاً لبيانات وزارة التخطيط المصرية أتجه معدل البطالة للتزايد حتى بلغ (٩,٦%) عام (١٩٩٤ - ١٩٩٥) وبنحو (٨,٣%) عام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ كما ارتفع عدد العاطلين (البطالة السافرة)^(٢٨) ليصل نحو (٥,١) مليون متعطل في ١٩٩٧ - ١٩٩٨^(٢٧) كما ازدادت نسبة البطالة بين النساء والداخلين الجدد الى سوق العمل من غير ذوي الخبرة والتي تزداد في القاهرة الكبرى والإسكندرية والقناة لكنها تقل بشكل ملحوظ بالنسبة للعمالة الفنية الماهرة والمدربة وأصحاب المؤهلات العليا المتخصصة وذات الخبرة والممارسة، وترجع أسباب البطالة الى^(٢٩):-

- ١- ضعف الاستثمارات القومية الموجهة الى المشروعات الاستثمارية .
- ٢- عدم الترشيح في الخصخصة وظهور ضحايا المعاش المبكر (التقاعد) الذين لا يجدون أي عمل .
- ٣- الفساد الذي يواجهه القطاع الخاص وفشله في تشغيل العاطلين وتركيزه على المجالات التي لا تستوعب عدداً كبيراً من العاطلين والمعيار لديهم فقط تحقيق الأرباح واسترداد رأس المال بسرعة .
- ٤- التضيق على فرص العمل في دول الخليج وتفضيل العمالة الهندية والباكستانية وتسريح ما بقي لهم من العمالة المصرية .

٥- العائدون من العراق بسبب الحرب العراقية الإيرانية وفقدان فرص العمل لديهم .
وقد أدت سياسة المعاش المبكر (التقاعد) من قبل القطاع الخاص على أثر إصدار قانون الأعمال رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ الى بيع مؤسسات القطاع العام وبالتالي تسريح عدد كبير من العمال^(٣٠)، تسببت في أحداث مأساوية للعمال وأسرهم ، كانت إدارة المعامل والمصانع تتبع أسلوباً تعسفياً لإجبار العاملين على التقاعد أفضل من الفصل التعسفي الذي يرافقه الحرمان من الحوافز والمخصصات الشهرية لهؤلاء العمال ، وفي نهاية المطاف تسعى إدارة الشركات الى إجبار عمالها على التوقيع على استمارات المعاش المبكر مقابل مبالغ قليلة لا تكفي لإعالة أسرهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى تعرض هؤلاء الى حرمانهم من شبكة الضمان الاجتماعي التي ارتبط عملها مع القطاع العام ارتباطاً وثيقاً وأن خروج العمال وأسرهم إجبارياً يعرض الأجيال وأسرهم الى كوارث بيئية باختيار مختلف أشكال الدعم الاجتماعي والخدمات التي كان يمكن للعامل الحصول عليها ، حيث يحرم العامل من العلاج على نفقة الشركة^(٣١). وحرمانه من تأمينات الأمن الصناعي والسلامة المهنية وخدمات الرعاية الصحية والتدريب والسفرات السياحية والترفيهية وخدمات التغذية والإسكان وخدمات التنقل وكل الخدمات المتعلقة بالحضارة لأبناء العاملين وتقديم الدعم على السلع الأساسية بسبب تحول الدولة من النظام الاشتراكي للدولة الى النظام الرأسمالي القائم على مقياس الربح والخسارة في المشروعات فضلاً عن الدور الاقتصادي للدولة الذي تم تقليده عبر الكثير من التعديلات الدستورية بسبب تطبيق برامج الخصخصة والتي ألغت الصفة الاشتراكية للدولة وبالتالي أدت الى تزايد نسبة البطالة وعدم تسوية مستحقات التأمينات الاجتماعية المتعلقة بالأجور والمكافآت والحوافز وعدم تجديد العقود وتثبيت العمالة^(٣٢).

إذ اعتبرت الخصخصة رافداً جديداً للبطالة من خلال بيانات الدراسات التي تم إجرائها على الطبقات العمالية والكادحة الفقيرة الى أن عدد من جرى تسريحه من شركات القطاع العام منذ ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٢ سواء سبب بلوغ السن القانونية للتقاعد أو بسبب نظام المعاش المبكر (التقاعد) قد بلغ حوالي (٦١٠) ألف عامل وموظف من النقابات العمالية والمهنية ، وحتى المبالغ التي وزعت عليهم لم يستطيعوا إنفاقها بشكل مدروس لعدم وجود الخبرة لديهم بالمشروعات الصغيرة ولم يتم تأهيلهم لذلك أو متابعتهم وربطهم بمشروعات كبيرة ، والنتيجة تحول الجانب الأكبر منهم عاطلين^(٣٣).

لا تشكل البطالة مشكلة اقتصادية فحسب إنما قضية اجتماعية وسياسية وأمنية من الدرجة الأولى والتراخي في التصدي لها قبل أن تستفحل أكثر من هذا له تداعيات خطيرة في المجتمع ، ويرى الباحثين في علم الاقتصاد أن تلك الظاهرة تفاقمت في البلدان النامية حينما توقفت جهود

التمية وتراجعت الدولة عن قيادتها وفيما احتدت فيها أزمة المديونية الخارجية^(٣٤)، وتعمقت في ضوئها وأصر التبعية للاقتصاد الدولي عندما أجبر الدائنون (نادي باريس) وبعض الدول الأجنبية الأخرى صاحبة الاستثمارات في مصر على تبني سياسات ليبرالية السوق وإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي وإن علاج هذه المشكلة والتقليل من أثارها لا يتم إلا بالقيام ببعض الإجراءات الاجتماعية^(٣٥) ومن أبرزها^(٣٦):-

١- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج المحلي من زحف المنافسة المدمرة الناجمة من الاستيراد وبالتالي لا تلغي مشروعات القطاع الخاص والعام وما يصاحبه من تسريح أعداد كبيرة من العاملين .

٢- وقف عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي Pravatiza والذي يؤدي عن الاستغناء عن شطر كبير من العمالة الموظفة في هذه الشركات .

٣- استغلال الطاقات العاملة في شتى قطاعات الإنتاج المحلي والعمل على تلافي أسبابها خاصة أسباب الكساد الناجم عن إشباع سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي .

٤- دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي الذي يضم أعداد كبيرة من العمال في مجال المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة وخاصة في المحافظات الأقل نمواً وذات بطالة كبيرة .

٥- توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين من خلال نظام إعانة العاطلين وأن تضع الدولة برنامج شامل للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة مما يستوجب فرص عمل لكثير من العمالة المتعطلة وآلاف الخريجين المؤهلين للعمل^(٣٧).

وعليه يتضح من ذلك أن برنامج الإصلاح الاقتصادي. لم يحقق نجاحاً كبيراً بين طبقات المجتمع المصري الفقيرة وذلك لإقدام الحكومة على بيع شركات القطاع العام وخاصة الشركات الكبرى والناجحة إذ أن معظم شركات القطاع العام تحقق فائضاً اقتصادياً تستفيد منه الدولة في تمويل أنفاقها الاقتصادي والجاري أولاً وتقليل نسبة البطالة بل وانعدامها تماماً لدى العمال وأسرهم ، حيث يستفاد هؤلاء من الحصول على مرتب شهري يعيل أسرهم ويحميهم من الضياع ، ويوفر ثالثاً نسبة مالية تحتاج لها الدولة في علاج عجز ميزانيتها العامة ودعم مواردها وإمكانياتها لكي تستمر في تنفيذ برامج التنمية والاضطلاع بوظائفها في المجالات الاجتماعية الأخرى ، فضلاً عن ان البطالة تؤثر بشكل سلبي على أبناء مصر ذوي المؤهلات العلمية العالية والعمال المهرة ، كون ان الدولة عملت على إنفاق ملايين الجنيهات في سبيل تعليمهم وتأهيلهم في الوقت الذي ترضى الآن

بأن يصبحوا عاطلين عن العمل ، وتضيق على المجتمع حجم الإنتاج الذي يمكن لطاقتهم انتاجه في حال تشغيلهم ، وبالتالي تكون أزمة البطالة هي المجال الطبيعي لإبراز ظاهرة الجريمة والعنف والتطرف التي تزايدت في مصر .

ثالثاً : ظاهرة الفقر وتضخم الأسعار

الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تتضمن عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية ونقص التحكم في الموارد ونقص التعليم والمهارات وسوء الحالة الصحية وسوء التغذية ونقص الحماية الاجتماعية وقابلية التعرض للأزمات والعنف والجريمة ونقص الحريات السياسية ، كما أن من وجهة نظر التنمية البشرية لا ينصب على الدخل وحده بل هو أيضاً حرمان من الاختبارات والفرص المتاحة لأن يعيش المرء حياة كريمة ، وعلى ذلك فالحرمان البشري أو فقر الإمكانيات لا يتعلق فقط بفقر الدخل ، بل يتعلق أيضاً بالأبعاد الجوهرية للحرمان كأن تكون الحياة قصيرة وغير متسمة بالصحة وعدم القدرة على استكمال مراحل التعليم المختلفة^(٣٨).

وقد قامت المنظمات والهيئات الدولية بطرح هذه المشكلة ومعالجتها في إطار التنمية الاقتصادية (Economic Develop Meant) وخاصة المنظمات برعاية ما عرف بعقود التنمية في الستينات والسبعينات والثمانينات وكان الهدف هو القضاء على الفقر (Poverty Eradication) إذ طرحت المشكلة من جانب الهيئات والمنظمات الدولية وصندوق النقد والبنك الدوليين وقد أعطى الباحثين تعريفات مختلفة للفقر على أساس تعيين مستوى محدود من الدخل أو الاستهلاك ، للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء ، أو معيار الفقر هو الدخل^(٣٩) وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢٥) " على أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته " ، كما نصت المادة (١١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه " تقر الدول الأطراف بحق كل شخص في مستوى معيشة كاف له ولأسرته بما يفي حاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروف المعيشة "^(٤٠)، في حين أعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن تقريراً في عام ١٩٩٠ الذي أشار الى عدم وجود بعض القدرات الأساسية على الأداء مثل الحصول على الغذاء الجيد والكساء والمأوى الملائمين وتجنب المرض^(٤١) وعرف الفقر من الجانب الاجتماعي بأنه التذليل على الفقراء الذين يحصلون على مساعدة اجتماعية من الدولة ، فالشخص يكون فقيراً متى ما أشارت الى ذلك الدولة وحصل على مساعدات غذائية أو استهلاكية ، او عملت على إدخاله ضمن تشكيلة الرعاية الاجتماعية^(٤٢).

لذلك فإن مشكلة الفقر لم تكن حديثة العهد في مصر ، ولكنها باتت تشغل بال أصحاب القرار والمسؤولين على الصعيدين المحلي والعالمي على حد سواء مع تصاعد الأزمة الاقتصادية العالمية^(٤٣) في بداية التسعينات وما نجم عنها في السنوات المقبلة من تدهور اقتصادي ، فالفقر أصبح المشكلة الأكبر والقضية الأخطر التي تحتاج لتعاون كافة أجهزة المجتمع ومؤسساته وأفراده معاً من أجل التعاون معها بإيجابيه لأنها تؤثر على أمن واستقرار المجتمعات وصارت تلوح وتترد بكارثة خطيرة ستطول الأخضر واليابس ولن يقف أمامها الا التعاون الفعال بين مؤسسات المجتمع الحكومية منها والدينية من أجل تحقيق الاستقرار المنشود للمجتمع^(٤٤).

ازدادت نسبة الفقر في مصر نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والذي تسبب في انخفاض مستوى المعيشة وسوء توزيع الدخل وما صاحبه من انخفاض قيمة العملة الوطنية ورفع أسعار الفائدة محلياً إذ بلغت نسبة الفقر في بداية التسعينات من القرن العشرين بحوالي (٢١%) وقد تضاعفت هذه النسبة خلال خمس سنوات ، حيث قدرت في السنوات (١٩٩٥ - ١٩٩٦) بنسبة (٤٤%) من المصريين أي حوالي ٣٠ مليون مصري يعدون من العمال والفئات الأخرى^(٤٥)، إذ بلغ سكان مصر في هذه الفترة (٢٣,٧) مليون نسمة ، أي ما يعادل (٤١%)، وازدادت نسبة الفقر في الريف والمدينة إذ انخفض الإنفاق للفرد العامل بالأسعار الثابتة بحدود (٣%) في المدينة وما يقارب (١٠%) في الريف، بينما ارتفع الدخل للفرد في المدينة بنسبة قليلة (٣%) في حين بقي في الريف بحدود الربع^(٤٦).

وقد أدت تلك السياسة الى ازدياد شريحة العاطلين وأفراد الطبقة المتوسطة والتي يعيش أفرادها على المرتبات والدخول الثابتة، إذ ساء وضعها نتيجة لارتفاع الأسعار وإلغاء الدعم الخدمي وتجميداً التوظيف الحكومي ، وأدت البطالة التي زادت من حدة الفقر بسبب تسريح العمالة الى البحث عن عمل إضافي بجانب العمل الحكومي أو ممارسة الأعمال الغير قانونية التي يحاسب عليها القانون والهجرة الخارجية ، في حين الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى وهي ذات العدد الأكبر فقد زادت البطالة في صفوفها والتحق الكثير من أفرادها بالطبقة العاملة أو بالعمالة الهامشية^(٤٧).

أدت هذه الحالة سواء بالعمال أو حتى الموظفين المهنيين والخريجين للبحث عن مصادر اضافية لزيادة الدخل ومحاولة تعويض الفجوة بين المرتبات والإنفاق والتغلب على حدة غلاء الأسعار^(٤٨)، وذلك بزيادة عدد العاملين بالأسرة الواحدة حتى أنه كان يقوم رب الأسرة بعمل إضافي في القطاعات غير الرسمية وخروج المرأة للعمل وعمل الأبناء في العطلات الصيفية ، وأدى إفقار هذه الفئات الى انشغالها بهمومها ومشاكلها وجعلها غير قادرة على أداء دورها الاجتماعي والسياسي وانحسار مشاكلها بالحصول على لقمة العيش^(٤٩).

وتعد شبكات الأمان الاجتماعي آلية من آليات الأمان الاجتماعي المرحلية لتخفيف البؤس ومكافحة الفقر وتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت نتيجة للعولمة والانتقال الى اقتصاد السوق ، وشبكات الأمان الاجتماعي ليست بديلاً عن أنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية وإنما مكملتها لها^(٥٠).

وكانت محافظات الوجه القبلي في مصر في صدارة المحافظات التي تنتشر فيها الفقر يليها محافظات الوجه البحري ثم المحافظات الحضرية^(٥١) ، ومن ناحية المهنة والنشاط الاقتصادي فإن الفقر يتركز في الأسر التي يعيها أما عمال غير مهرة أو من يعملون في مهن هامشية وأيضاً ممن يشتغلون بالزراعة كعمال أجراء أو من الذين لم يحصلوا على أي تأهيل علمي ولم يستطيعوا الحصول على فرصة الدخول للمدارس والجامعات الأكاديمية ، هذا فضلاً عن تدني مستوى الخدمات والرعاية الصحية المقدمة لهؤلاء الفقراء خاصة في الريف^(٥٢).

رافق ذلك تضخماً كبيراً في الأسعار بلغت نسبته في الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩٢ حوالي (١٨,٣%) وقد عاد للصعود في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين ليلبغ (١١,٣%) في عام ٢٠٠٤ وفقاً للبيانات الرسمية ، وخلال فترة حكم حسني مبارك لـ ٢٤ عاماً بلغ متوسط معدل التضخم (١٢%) وهو أعلى معدل للتضخم في تاريخ مصر يقابله انخفاض في قيمة الجنيه المصري للطبقة العاملة وأفراد الطبقة الوسطى في بداية حكمه^(٥٣)، حيث يساوي (١,٤٢٩) دولار أمريكي ، وقد انخفض في السنوات (١٩٩٢ - ١٩٩٧) الى (٠,١٧٢٤) دولار أمريكي وأن الجنية المصري قد فقد نحو (٨٧,٩%) من قيمته مقابل الدولار ، بالمقابل ارتفع الدولار، من نحو (٠,٦٩٩٩) حتى عام ١٩٨٢ الى نحو (٥,٨) جنية في الوقت الراهن بنسبة زيادة قدرها (٧٢٩%) تقريباً في عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع عام ١٩٨٢ وبالتالي أدى ذلك الى تقليص الواردات التي سيرتفع سعرها ولجوء المواطنين الى شراء البدائل لها ، وقام المنتجون المحليون برفع أسعارهم بنسب متفاوتة مما أثر ذلك على تدهور القيمة الشرائية للطبقة العاملة بصورة كبيرة في حين كان المعدل السنوي لعام ١٩٦٠ حوالي ٢,٩% سنوياً وفي ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (٩,٥%) سنوياً^(٥٤).

وجدت الفروقات الحاصلة في التدهور المتزايد لقيمة الجنيه المصري وانخفاض القيمة الشرائية في سنوات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مما أدى ذلك في رفع أسعار منتجات النفط (البنزين - الكيروسين) وأسعار المنتجات الزراعية ورفع أسعار المواصلات (سكة الحديد ، باص المترو) بنسبة ٥% سنوياً ورفع أسعار الإيجارات بمقتضى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لتحرير الإيجارات كجزء من سياسة الإصلاح الاقتصادي^(٥٥).

ومما زاد الأمر سوءاً تحول البنوك المصرية نحو خدمة الأغنياء على حساب الفقراء في سنوات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وصارت الحكومة هي العميل الذهبي لأي بنك في مصر سواء عن طريق إقراضها بصورة مباشرة لسد عجز الدولة أو شراء سندات وأذون الخزانة لسد العجز أيضاً بصورة غير مباشرة وهي ديون ممتازة من وجهة نظر البنوك لأنه مضمون تحصيلها من الدولة ، فبدلاً من إقراض تريليون جنية مصري لعدة ملايين من أصحاب المشروعات الصغيرة التي تؤخذ على عاتقها تشغيل أعداد كبيرة من العمال وأصحاب التأهيل والكفاءات تلجأ تلك البنوك الى تقديم القروض الى المسؤولين وأصحاب المناصب الحكومية في الوزارات مما يؤدي الى الانكماش الاقتصادي عاماً بعد عام وتقل الإيرادات وتتضاءل فرص العمل ويزداد الفقر يوماً بعد يوم^(٥٦) ، ومن جانب آخر أضرت سياسات التكيف الهيكلي بالطبقة العاملة الفقيرة من نواحي ثلاثة (كاسبي الأجور ، مستهلكي السلع والخدمات ، والمستفيدين من خدمات الحكومة)^(٥٧).

وفي تقرير للبنك الدولي في عام ١٩٩٦ والذي حدد فئة الفقراء اللذين تضرروا من تضخم الأسعار ، هم الفقراء اللذين تأثروا وسيتأثرون ببرنامج الإصلاح الاقتصادي وميز بين الريف والحضر ، وأعتبر الفلاحين الفقراء الذين لا يملكون حيازات أو ممن لهم حيازات زراعية صغيرة من العمال الزراعيين ، أما في المدن الحضرية فأن الفقر أنتشر بين عمال الصناعة والخدمات وشرائح كثيرة ممن يعملون في الإدارات الحكومية وممن يعملون لحساب أنفسهم في القطاعات الهامشية وبالذات العمال غير المهرة وما ترتب على ذلك سوء أحوالهم الاجتماعية وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع ويضاف اليهم نسبة من النساء الأرملة والمسنين والمرضى والمعوقين ممن يعيشون على الإعانات والتحويلات المالية المباشرة^(٥٨).

ولقد أشار تقرير التنمية البشرية في مصر في العام نفسه الى أن نسبة إجمالي العائلات الفقيرة الى الحضرية والريفية بلغت (٣٩%) و(٣٥,٩%) على الترتيب ، في حين أشارت تقديرات الفقر الكلي في مصر عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ بلغ (٢٠,١٥%) باستخدام خطوط الفقر الدنيا ، ومن ثم فأن ما يقارب من ١٢ مليون فرد كانوا غير قادرين على الحصول على حاجاتهم الضرورية الغذائية وغير الغذائية^(٥٩).

وبالنظر لعدم التدخل الحكومي ونجاحه بالصورة التقليدية لمعالجة مشاكل الحرمان المختلفة نفذت بعض البرامج الاجتماعية لحل مشكلة الفقر من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية والبرنامج القومي للتنمية المتكاملة للريف المصري وعد هذان البرنامجان بمثابة شبكة الأمان الاجتماعي لمحاولة تخفيض معدلات الفقر الناجمة من تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي

بتقديم فرص العمل وأنشطة توليد الدخل وتنمية البرامج العامة وتنمية المشروعات الصغيرة الحجم من ١٩٩٦ - ٢٠٠٥ (٦٠).

إذ عدت المشاريع الصغيرة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد لأنها تتلقى كل الدعم من الدولة لاسيما وان المجتمع المصري لديه كل مقومات نجاح هذه المشاريع بما يملكه من قوة شبابية حيوية وثروة بشرية وعقول مفكرة ولديها موارد طبيعية وحيوانية كثيرة يمكن استخدامها وتوظيفها بعيداً عن المصالح الشخصية لأصبحت مثل كوريا الجنوبية التي طلبت في الخمسينات من مصر التعرف على التجربة الصناعية واليوم أصبحت مصر تستورد الكثير من صناعاتها من كوريا (٦١).

كما ان تجربة المشاريع الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية تتلقى كل الدعم من الحكومة لإمتلاكهم هيئة فيدرالية مستقلة بفروعها المنتشرة في كل انحاء الولايات المتحدة الامريكية بإنفاق مايزيد عن (٥٠٠) مليون دولار سنوياً ويعمل بها ما يزيد عن (١٣) الف عامل ما بين موظف وعامل ومتطوع ولها كل الصلاحيات في دعم أصحاب تلك المشروعات وضمان كل حقوقهم ، فضلاً عن إلزام كافة الهيئات الحكومية على شراء نسبة من منتجاتهم وتخصص لهم نسبة ثابتة من المناقصات الحكومية والتي بلغت حوالي (٩٧%) من الاقتصاد الامريكي وتساهم بخلق فرص عمل حقيقية لهم وهذا يشير إشارة واضحة الى مدى تبني الدولة لهذه المشاريع كونها تعتبر مصدراً لاستيعاب أعداد كبيرة من الطبقة العاملة الماهرة والخريجين المهنيين الجدد من جانب ومن جانب آخر تعمل على توفير السلع الاستهلاكية وبأسعار مناسبة تشرف عليها مراقبة الجهاز الحكومي (٦٢).

ولغرض تحقيق التوازن بين مجموعات الأفراد ذوي الدخل العالية وبين مجموعات الأفراد ذوي الدخل المعدمة والقليلة ومن خلال قيام الدولة بإعادة توزيع الدخل بين هذه المجموعات ، بحيث تؤخذ من الأولى في شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة تفرض على السلع والخدمات والدخول وتعطي للثانية بشكل إعانات وخدمات مجانية لرفع مستوى معيشتها ، ويؤخذ بنظر الاعتبار التوزيع الجغرافي للمناطق الأكثر فقراً وخاصة الريفية حتى يمكن أن تحقق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية (٦٣).

وعليه يتضح مما سبق أعلاه أن أقدام الحكومة المصرية على تحرير تدريجي لسعر صرف الجنيه ورفع أسعار الفائدة وإلغاء بعض القيود الواردة على الاستيراد أو التصدير وعلى النقل والتدريجى للدعم السلعي المباشر وغير المباشر والرفع المستمر للضرائب غير المباشر والتي أدت الى ارتفاع الغلاء ورفع أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية وما رافقه من قرارات وقوانين التي صدرت مع سياسة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي واتجاهه الى تنظيم كل مؤسسات القطاع العام بما يتلائم

مع طلبات صندوق النقد والبنك الدوليين وعلى حساب الطبقات الكادحة والمتوسطة والعاملة مما أدى الى تضرر هذه الطبقات إزاء هذه السياسات من قبل الحكومة ، مما أثر سلباً في انفجار الغلاء للسلع المنتجة محلياً والمستوردة وبالتالي الأضرار بالطبقات الفقيرة وما رافقه من رفع أسعار الفائدة الذي بقي مفتوحاً وحسب رغبة البنوك الأجنبية والعربية وحتى المحلية وبالتالي التدني الواضح في مستويات الطبقات الفقيرة للمجتمع .

الخاتمة

توصل البحث الى عدة نتائج ومن أبرزها :-

- ١- أدت الزيادة السكانية المستمرة في مصر الى انخفاض حجم العمالة وزيادة نسبة العاطلين للرجل والمرأة في شركات ومؤسسات القطاع العام والخاص .
- ٢- رافقت مشكلة الزيادة السكانية في مصر ظهور مشكلة الاسكان وعجز وزارة الاسكان عن توفير مجمعات سكنية تستوعب كل هذه الاعداد البشرية ، وبالتالي افتقار الكثير من الاحياء السكنية الى أبسط الخدمات الصحية والتعليمية .
- ٣- تضافر عوامل عديدة ساعدت على زيادة المشكلة السكانية في مصر وخاصة في القرى والارياف وسيطرت العادات والتقاليد في تلك المناطق وبالتالي زيادة نسبة المواليد في الأسرة الريفية وقلة حصول الافراد على فرص التعليم في الريف المصري .
- ٤- أدت سياسة الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة المصرية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك الى تفاقم ظاهرة البطالة لدى الطبقة العاملة المصرية والمهنية وازدياد الخريجين وعدم حصولهم على فرص العمل وذلك ناجم من اقدام الحكومة المصرية على بيع شركات ومؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص وتسريح اعداد كبيرة من العمالة المصرية واحالتهم على التقاعد وعدم الترشيح في سياسة الخصخصة وبالتالي سوء الوضع الاقتصادي للعامل وأسرته .
- ٥- أدى رجوع الطبقة العمالية من العراق على أثر الحرب العراقية - الايرانية الى زيادة ظاهرة البطالة وتفاقمها .
- ٦- طرح عدة حلول ومعالجات في التقليل من آثار ظاهرة البطالة من خلال توفير ودعم المشاريع الصغيرة والكبيرة وحماية الانتاج المحلي للسلع والبضائع من منافسة البضائع الاجنبية وبالتالي ايجاد فرص عمل للعاطلين بتشغيل المصانع والمعامل المحلية .

٧-زيادة حدة مشكلة الفقر وتضخم الاسعار بصورة كبيرة في فترة الرئيس حسني مبارك وعلى أثر تطبيق سياسة برنامج الاصلاح الاقتصادي ورفع دعم يد الدولة عن أهم المواد الغذائية والاستهلاكية وبالتالي الزيادة الكبيرة في أسعار تلك المواد .

٨- ازدياد ظاهرة الفقر بدرجة كبيرة في مناطق القرى والاريف بصورة خاصة والمناطق الحضرية بصورة عامة وما رافقها من سوء توزيع الدخل وانخفاض قيمة العملة الوطنية ورفع أسعار الفائدة للبنوك المصرية مما تسبب في تقادم شريحة العاطلين وقلة فرص العمل.

الهوامش

١-ولد محمد حسني مبارك في ٤ أيار ١٩٢٨ في قرية " كفر المصيلحة . مركز شبين الكوم، ألتحق بالكلية الحربية في تشرين الثاني عام ١٩٤٧ وتخرج منها برتبة ضابط ملازم ثان في شباط ١٩٤٩ ، وخلال حرب الاستنزاف (١٩٦٧-١٩٧٢) ما بين مصر وإسرائيل عُين مديراً للكلية الجوية ورئيس أركان حرب للقوات الجوية المصرية، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ شغل منصب نائب لوزير الدفاع ورُقي الى الفريق الطيار عام ١٩٧٤. اختير في ١٦ نيسان ١٩٧٥ نائب لرئيس الجمهورية، استمر في المنصب لمدة ستة سنوات حتى تشرين الأول ١٩٨١ لحظة اغتيال محمد أنور السادات، ثم أصدر قراراً جمهورياً في ٦ تشرين الأول برقم ٥٥٩ لعام ١٩٨١ باستمرار نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحاليين في مناصبهم وإصدار القرار (٥٦٣) بتعيين رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء ثم انتهى حكمه عام ٢٠١١ . ينظر:

Susan MuaddiDarraj, Modern World Leaders ,Hosni Mudark ,chelerHouse,New york,2007,pag.1-17.

٢- شريف حسين قاسم ، البطالة في مصر دراسة لأهم فروض محددات الأزمة : التضخم السكاني ، مجلة (المال والتجارة) ، مجلد (٢١)، العدد (٢٤٦) ، نادي التجارة ، القاهرة ، تشرين الاول ، ١٩٨٩ ، ، ص ٣١ .

٣- رمزي زكي ، قضايا مزعجة (مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة) ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣ ، ص ٢٤٤ .

٤-فتحي عبد الحميد محمود ، من خريطة السكان في مصر : النمو السكاني خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، مجلة (حوليات آداب عين شمس) ، مجلد (٣٠) القاهرة ، أيلول ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٢ .

٥-زيادة سنوية تصل الى (٣٠,١) مليون نسمة اي بنسبة زيادة سنوية تصل الى (٣,٢ %) خلال السنوات العشر المحصورة بين تعداد ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، للمزيد ينظر : عبد الغني سعودي ، وسيم عبد الحميد ، السكان والغذاء في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد (١٧٦) ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٨ - ١٠ .

٦-رشدي سعيد، الحقيقة والوهم في الواقع المصري ، ط١، دار الهلال، واشنطن، ٢٠٠٢ ، ص ٨

٧-رشدي سعيد ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

٨- عبد الغني سعودي ، وسيم عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

٩-السيد عبد الرحمن السيد عيسى ، الجانب الآخر لعلاج مشكلة السكان في مصر ، مجلة (البحوث التجارية المعاصرة) مجلد (٢) ، العدد (٢) ، جامعة سوهاج - كلية التجارة ، كانون الأول ١٩٨٨ ، ص ٢٤ .

- ١٠- رشدي سعيد ، المصدر السابق ، ص ٨١ .
- ١١- السيد عبد الرحمن السيد عيسى ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .
- ١٢- فتحي عبد الحميد محمود جلال ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .
- ١٣- شريف حسين قاسم ، البطالة في مصر دراسة لأهم فروض محددات الأزمة : التضخم السكاني ، مجلة (المال والتجارة) ، مجلد (٢١) ، العدد (٢٤٦) ، نادي التجارة ، القاهرة ، تشرين الأول ، ١٩٨٩ ، ، ص ٣١ .
- ١٤- محمد أحمد على حسنين ، الهجرة الداخلية في مصر ، دراسة في الجغرافية البشرية ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أيلول ، ٢٠١٠ ، ٢٨٥ .
- ١٥- محمد أحمد على حسنين ، المصدر نفسه ، ص ٢٨٥ .
- ١٦- عبد الغني سعودي ، وسيم عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- ١٧- سيد عبد الرحمن سيد عيسى ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .
- ١٨- سياسة التكيف الهيكلي : هي سياسة تهدف الى إعادة النظر في دور القطاع العام ، كقطاع رائد في عملية التنمية وذلك بتقليص نموه وحصر نشاطه في بعض المشاريع والبنية الأساسية وبيع مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص باعتباره قطاعاً يمتاز بفعالية أكبر في استخدام الموارد حسب منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . للمزيد ينظر: علي كاظم هلال، سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التنمية البشرية (مصر، العراق) حالة دراسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، في جامعة البصرة ، ٢٠١١ ، ص ١٨ .
- ١٩- رمزي زكي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .
- ٢٠- الإصلاح الاقتصادي: الإصلاح من حيث اللغة هو التعديل في الاتجاه المرغوب وإصلاح الشيء يعني جعله صالحاً أي مناسباً من أجل أداء أغراضه التي تمت من أجله عملية التغيير نحو الأفضل، والمفهوم العام للإصلاح الاقتصادي يعني حزمه من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل مؤسسي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) المدعومة من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة والتي تؤدي الى إيصال الاقتصاد الى حالة الاستقرار لمعالجة الاختلال الاقتصادي والمالي والنقدي بإجراء تعديلات بنية الاقتصاد الوطني للمزيد ينظر: علي كاظم هلال، المصدر نفسه، ص ٧٢ .
- ٢١- سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي والتعليمي في مصر، ج٢، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٧، ص٤٣ .
- ٢٢- أنواع البطالة هي : ١- البطالة الكاملة : والتي تعني حالة الفرد القادر على العمل جسمانياً وذهنياً وعقلياً ويرغب فيه ويبحث عنه ولكن لا يجد الفرص أو العمل . ٢- البطالة الجزئية : وهي عبارة عن عجز العامل عن العثور على عمل منتظم أو تدني الدخل في العمل الى حد الكفاف أو ترك العمل لفترة من الوقت مثل أجازة بدون راتب كوسيلة للبحث عن عمل أفضل . ٣- البطالة الموسمية : وهي تحدث نتيجة لتذبذب الطلب على العمل تبعاً لعدم استقرار مواسم العمل والإنتاج ويحدث في القطاع الزراعي وعمال السياحة . ٤- البطالة الدورية : والتي تحدث في فترات متباعدة نتيجة لبعض الأزمات الاقتصادية ٥- البطالة المقنعة : تظهر في استخدام عمالة زائدة تلغي احتياجات العمل الفعلية مما يؤدي الى الإنتاجية الحدية للمشتغلين تكون منعدمة ويجب استبعاد عدد من العاملين . ٦- البطالة الفنية تحدث نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج . ٧- البطالة الاجتماعية التي تظهر في

قطاع الأعمال الحرة ، حيث يشعر هؤلاء بأنهم من العاطلين ويجب الحصول على عمل خر . لمعرفة المزيد من التفاصيل ينظر : محي أحمد سلمان عبد الله ، (الظواهر الاقتصادية والاجتماعية لأزمة البطالة في مصر ، المؤتمر السنوي التاسع (إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين، مصر) ، مجلد (٢) ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٣٨ . ٢٣- محي أحمد سلمان عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٨٥٣ . ٢٤- عبير فرحان علي ، دور القطاع الخاص الصناعي في مواجهة مشكلة البطالة ، المؤتمر السنوي التاسع (إدارة أزمة البطالة) ، مجاد (١) ، القاهرة ، ٢٠٤ . ٢٥- محي أحمد سلمان ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ . ٢٦- محمد عبد الفضيل وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل سياسات الرأسمالية الجديدة ، ط ١ ، مركز البحوث العربية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٩٦ . مقال الأنفار : يطلق عليه السمسار الذي يقوم بجمع عدد كبير من العمال الذين يجتمعون في مكان مخصص لهم ويوفر لهم فرصة للعمل مقابل اخذ نسبة من أجورهم من صاحب العمل ، وهو الذي يلتزم بهم وعليهم إطاعة أوامره ، للمزيد ينظر : عطية الصيرفي ، تاريخ عمال الزراعة والتراخيل في مصر والعالم، ط ١ ، مكتبة جزيرة الورد ، (د.ت) ، ص ١٠ ، ص ١٢ . ٢٧- محمد عبد الفضيل وآخرون ، المصدر نفسه ، ص ٩٧ . ٢٨- البطالة السافرة : وهي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وحسب الأجر السائد ولكنهم لا يجدون عملاً ، ولهذا فهم في حالة تعطل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول او تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي مثل بطالة الخريجين الجامعيين ، لمعرفة المزيد ينظر :

<https://specialties.bayt.com>

٢٩- أنور محمد عبد العالي النقيب ، غابت الحرية فضاعت التنمية (الاقتصاد المصري بين ثورتين ١٩٥٢ - ٢٠٠١) ، مركز القاهرة لقياسات التنمية ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ١٦٣ . ٣٠- أحمد عبد الله الأستاذي : أزمة البطالة والحلول من جهة نظر المسؤولين والشباب ، المؤتمر السادس لإدارة الأزمات الاقتصادية في مصر والعالم العربي ، المجلد (١) ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٩٧ . ٣١- كريمة كريم ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، مؤتمر الاقتصاد المصري والتحديات والسياسات من المنظور الإسلامي والوطني ، كلية الاقتصاد ، جامعة الأزهر من (٢ - ٣) ، تموز ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ ، ص ٦ ، ص ٨ . ٣٢- كمال عباس ، أوضاع العمال مصر بين علاقات عمل جديدة وتنظيم ثقافي قديم ، دار الخدمات النقابية والعمالية ، مصر ، حلوان ، (د . ت) ، ص ١٥ . نظم التأمين الحكومية المتمثلة في هيئتي التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية اللتين أدمجتا في هيئة قومية واحد ١٩٩٤ ، ويغطي هذا النظام التقاعد والعجز والشيوخوخة وإصابات العمل وفقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالعمالين بالحكومة والقطاع العام والقانون رقم (١٠٨) لسنة ١٩٦٧ الخاص بأصحاب الأعمال والقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالعمالة غير المنظمة والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالتأمين على العاملين المصريين بالخارج ، وقد أجريت عليها تغييرات لتلائم بها الظروف المتغيرة على أوضاع العمالة المصرية سواء

بالداخل أو الخارج ، للمزيد ينظر : عبد الخالق فاروق ، عريضة إتهام ضد الرئيس ، ط١ ، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٧٧ .

٣٣-فريد راغب النجار ، تنمية المهارات السلوكية للتغيير الاجتماعي ، ط١ ، الدار الجامعية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٢ .

٣٤-كما بلغ عدد العمال الذين تم تسريحهم عام ٢٠٠٩ في القطاع الحكومي (١٢٦) ألف عامل ، وبلغت نسبة عمال القطاع الخاص الذين فقدوا وظائفهم حوالي (٩٢,٦) من ٩ مليون عامل وتسريح ٥٠٠ عامل وموظف في هيئة الإصلاح الزراعي وإقدام ٥٨ عامل على الانتحار بسبب عدم ملائمة أجورهم مع متطلبات أسرهم لمعرفة المزيد ينظر : خالد علي عمر وآخرون ، عمال مصر ٢٠٠٩ ، تقديم : الهام الميرغني ، ط٢ ، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان ، ٢٠١٠ ، القاهرة ، ص٧-١١ ؛ مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع رئيسة قسم الإعلام في الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في ٨ تموز ٢٠١٨ ؛ عبد الحميد محمد راشد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

٣٥-رضا هلال ، صناعة التبعية قصة ديوان مصر وصندوق النقد الدولي ، ط١ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٩٧ .

٣٦-مجلة (السياسة الدولية) ، مركز الأهرام ، العدد (٩٩) ، تموز ، ١٩٩٠ ، ص ٢٦١ .

٣٧-رمزي زكي ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ .

٣٨-أحمد عبد الله الاسنادي ، المصدر السابق ، ص ٣٧٤ .

٣٩-محمد صبري الحوفا ، الفقر وتحويل التعلم الجامعي ، (دراسة في إشكالية التطوير) ، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر ، مجلد (١) ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٥٢ .

٤٠-الشخص الفقير : هو الذي يكون دخله دون خط الفقر المحدد ويعرف أيضاً بأن مستوى الدخل الذي يكفي لضمان الحد الأدنى من الغذاء والاستهلاك الأساسي للفرد ، ويعرف أيضاً : بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة ، وأنه الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية الأساسية والخدمات التعليمية وتوفير فرص العمل التي ينبغي أن يوفرها المجتمع ، للمزيد ينظر : طارق محمد فاروق ابو العيس المصري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ ؛ فوزية عبد الدايم عبد الفتاح ، المتغيرات المرتبطة بالمشاركة الفاعلة للجمعيات الأهلية ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية ، مجلد (٤) ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٢١٣٤ .

٤١-حسن مصطفى حسن ، فعالية شيكات الأمان الاجتماعي في مصر ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث ، والعشرين للخدمة الاجتماعية ، مجلد (٧) ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٣١٦٥ .

٤٢- فوزية عبد الدايم عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ٢١٣٤ .

٤٣-كريمة كريم ، الفقر وتوزيع الدخل في مصر : منتدى العالم الثالث ، ط١ ، منشورات كلية الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢ .

٤٤- الأزمة الاقتصادية العالمية : هي أزمة مالية عالمية بدأت منذ شهر أيلول لعام ٢٠٠٨ ، اعتبرت أسوأ الأزمات منذ زمن الكساد الكبير لعام ١٩٢٩ ، بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت لتشمل الدول الأوروبية والآسيوية

والخليجية والدول النامية التي ارتبط اقتصادها المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد وصفت بأنها أزمة مالية ربوية ظهرت في القطاع المصرفي الربوي الذي عجز عن تسديد الديون مما أدى الى انهيار عدد من المؤسسات المالية المصرفية التي عجزت عن تحصيل ديونها ، ثم انتقال الأزمة الى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ولذلك فقد بدأت مالية وانتتهت أزمة اقتصادية . للمزيد ينظر : جواد كاظم البدري ، فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، ط١، مركز حمورابي منتدى أقرأ الثقافي ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٢٠-١٢٨.

٤٥-مجلة (دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية)، ج٢، العدد (٢٦)، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٩١١ .
٤٦-مروان رشيد ، الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في مصر ، مجلة (تنمية الريف) ، ج (٣١) ، العدد (٩٤) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٧ .
٤٧-مهدي محمد القصاص ، آليات إفقار الطبقة الوسطى المصرية ، مجلة (كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد (٣٣) ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥ .

٤٨-مهدي محمد القصاص ، المصدر نفسه ، ص ٢٥ .
٤٩-مهدي محمد القصاص ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .
٥٠-مهدي محمد القصاص ، المصدر نفسه ، ص ٣١٦٦ .

٥١- **الوجهة القبلي** : صعيد مصر ويسمى بالوجه القبلي وهي منطقة تمثل الجنوب الشرقي من مصر او الجزء العلوي من أراضي نهر النيل ، وفي اللغة العربية الصعيد هو المرتفع من الأرض ومنه اشتق صعيد مصر والتي شملت المحافظات (الفيوم ، بني سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، الأقصر ، أسوان) ، اما محافظات الوجه البحري فيبلغ عددها عشرة محافظات (الاسكندرية ، كفر الشيخ ، الشرقية ، المنوفية ، الدقهلية ، الغربية ، دمياط ، القليوبية ، البحيرة) ومحافظات على طول نهر النيل ومحافظات تقع في منتصف دلتا مصر . لمعرفة المزيد ينظر : محمد رمزي ، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية - القسم الثاني " البلاد الحالية " ، الجزء الثاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٣٠٠ .

٥٢- هويدا عدلي رومان ، الفقر والسياسة العامة في مصر (دراسة توثيقية تحليلية) ، سلسلة بحوث المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، (د . ت) ، ص ١٣ .

٥٣- عبد المجيد محمد راشد ، الكارثة والوهم مستقبل سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر في ظل العولمة ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨ .

٥٤- محمد حسنين هيكل ، باب مصر في القرن الواحد والعشرين ، المصدر السابق ، ص ١٧ .
٥٥- مجلة (مصر المعاصرة) ، مجلة ربع سنوية تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العددان (٤٤١)، (١٤٢)، السنة (٦٧)، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٧ .

٥٦- علي ثابت ، الاقتصاد المصري والواقع السياسي (مقالات متنوعة عن السياسة المصرية وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي ، ط١، دار العلوم العربية للنشر والإعلام ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٤١ .

٥٧- هويدا عدلي رومان ، الفقر والسياسات العامة في مصر ، المصدر السابق ، ص ١٥ .
٥٨- رمزي زكي ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

٥٩- ياسر محمد جار الله محمود ، العولمة والفقير في مصر ، المؤتمر العالمي السنوي الخامس والعشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١١ .

٦٠- ياسر محمد جار الله محمود ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

- الصندوق الاجتماعي للتنمية : انشئ بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ كشبكة أمان اقتصادي واجتماعي ، لتخفيف حدة البطالة والقضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة والإسراع في تحقيق مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل . للمزيد ينظر : ويكيبيديا الموسوعة الحرة عبر الرابط :

Wiki < https : // ar.m . Wikipedia org .

- البرنامج القومي للتنمية : انشأ عام ١٩٩٤ وهو البرنامج الذي أعدته الأمم المتحدة تحت اسم " أسكو " ، " الشروق " وأطلق عليه البرنامج القومي للتنمية الريفية في مصر والذي يهدف الى تحقيق التنمية الريفية المتكاملة وإطلاق حركة وقوى النمو الذاتي ، وزيادة الدخل القومي بزيادة قيمة الصادرات وتخفيض الواردات ورفع تشغيل القوى العاملة بإيجاد المزيد من فرص العمل المستمر والمنتج ، للمزيد ينظر :

Story < https // new. Hn . org .

٦١- علي ثابت ، الاقتصاد المصري والواقع السياسي (مقالات متنوعة عن السياسة المصرية وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي) ، ط ١ ، دار العلم العربية للنشر والاعلام ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٦٨ .

٦٢- علي ثابت ، المصدر نفسه ، ص ٤١ .

٦٣- إيمان محمد أحمد ، أعمال المؤتمر العلمي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والفقير والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي - مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٢٥ .